تقرير ربعي

كانون الثاني - آذار 2022

مقدّمة

ساد الربع الأوّل من العام الجديد هدوءً على صعيد الأحداث السياسية والاجتماعية الكبرى في الساحة الفلسطينية، إلّا أنّ ممارسات سلطات إسرائيل اليومية، ومعاملة الشركات اليومية التي تمسّ بكثير من الحقوق الرقمية تواصلت بذات الوتيرة. لكن أبرز ما يميّز الربع الأوّل من هذا العام هو انكشاف تحيز سياسات منصات التواصل الاجتماعي ولا سيّما شركة "ميتا" خلال الحرب الروسية الأوكرانية.

فقد تساهلت شركة "ميتا" بشكلٍ رسمي مع خطاب الكراهية ضد روسيا بحجّة أنّ الوضع استثنائي خلال الحرب ولا بد من السماح للأوكرانيين والمتعاطفين معهم من التعبير عن آرائهم ونقد الحرب الروسية، وكذلك قاطعت كثيراً من شركات منصات التواصل الجهات الرسمية الروسية وحجبت وسائل الإعلام عن صفحات التواصل الاجتماعي. هذا في الوقت الذي تستمر شركات التواصل بالتواطؤ مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولا تعتمد ذات الموازين. إذ تعامل الفلسطينيين ضحية الاحتلال الإسرائيلي، معاملتها لروسيا، مُظهرة انحيازها الواضح ضد الحقوق الرقمية للفلسطينيين رغم 55 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي.

وفي الوقت ذاته، واصلت المجموعات الصهيونية والمنظمات المدعومة من الحكومة الإسرائيلية حملاتها التشهيرية بحق فلسطينيين/ات ومناصرين/ات للقضية الفلسطينية في خارج فلسطين، ونجم عن هذه الجهود فصل 5 صحفيين/ات والتحقيق مع 8 آخرين بسبب مواقف مؤيّدة لفلسطين عبر حساباتهم الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، علّقت جامعة "شيفيلد" البريطانية عمل المحاضِرة شهد أبو سلامة بسبب مواقفها المؤيدة لفلسطين ومن ثم تمكّنت من استعادة موقعها كمحاضرة إثر حملة الدعم التي لحقت القرار.

واستمرت سلطات الاحتلال في تطوير واستخدام تقنيات التجسس في الأرض الفلسطينية المحتلة، وآخر ما كشف عنه تقديم جيش الاحتلال حوافز من ناحية وعقاب من ناحية أخرى لجنود الاحتلال الذين ينجحون أو يفشلون في تصوير العدد المطلوب لكل جندي من الفلسطينيين من أجل إدخال الصور على قاعدة بيانات مشروع "الذئب الأزرق" الذي يهدف إلى تصنيف مدى خطورة كل فلسطيني فورًا بمطابقة صورته/ا مع قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع التابع لجيش الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، تمضي السلطات الإسرائيلية في خطواتها لسن قانون "فيسبوك" الذي يتيح لها قانونيًا واستنادًا لأحكام قضائية إزالة أي محتوى والطلب من وسائل الإعلام ومنصات التواصل إزالة أي محتوى "تحريضي". يستهدف القانون حرّية الرأي والتعبير للفلسطينيين الذين يعبّرون عن نقدهم لممارسات إسرائيل من خلال منصات التواصل.

الانتهاكات

واصلت شركات التواصل الاجتماعي تقويضها للرواية والمحتوى الفلسطيني خلال الربع الأوّل من العام. إجمالي الانتهاكات: 113 انتهاكات.

توزيع الانتهاكات حسب نوع الانتهاك

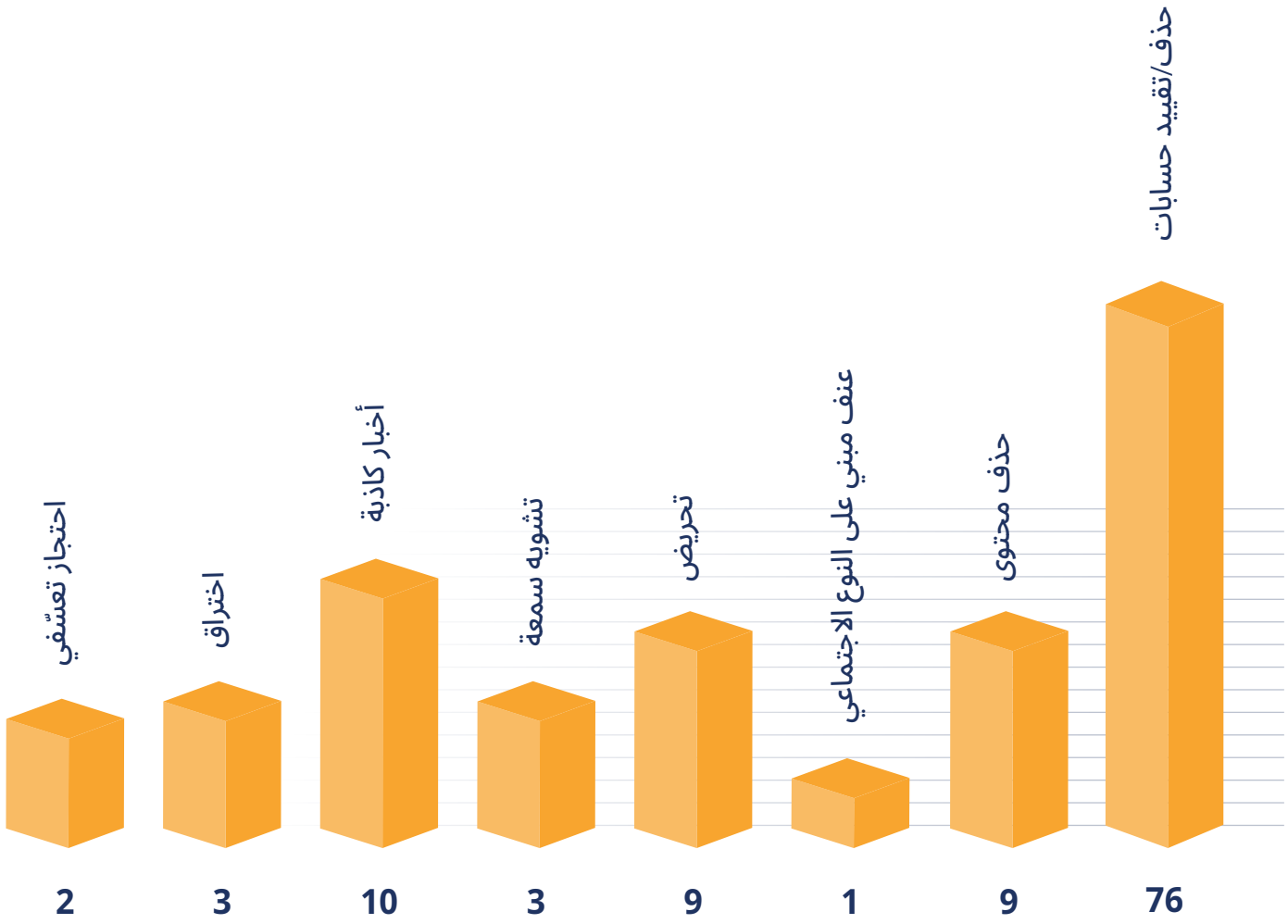

توزيع الانتهاكات حسب الأشهر

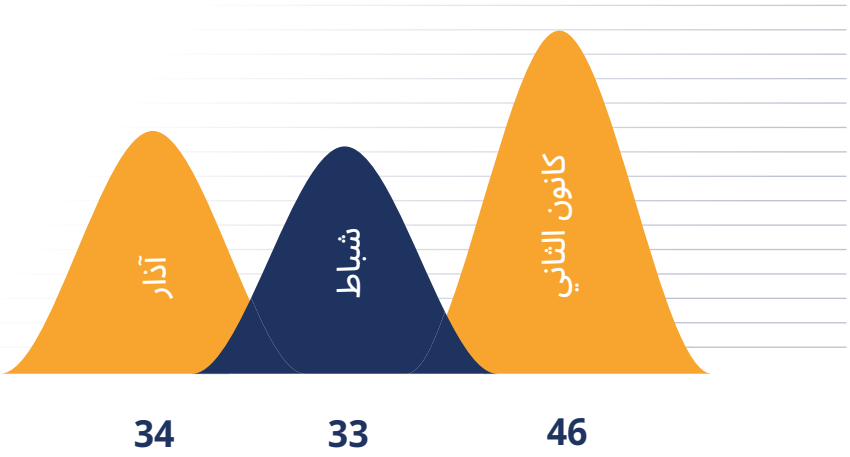

توزيع الانتهاكات حسب المنصات

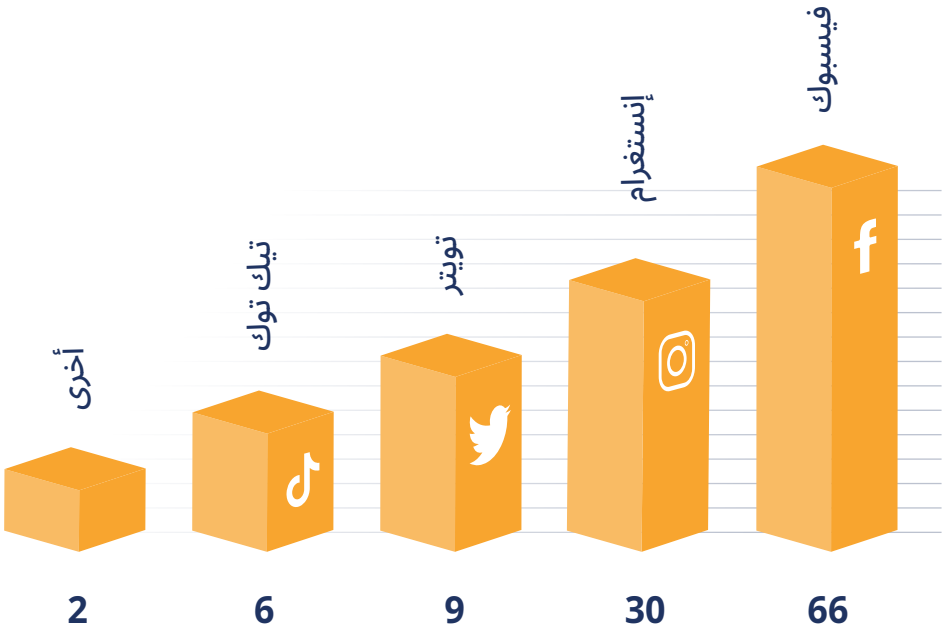

توزيع الانتهاكات حسب صنف الجهة المتأثرة

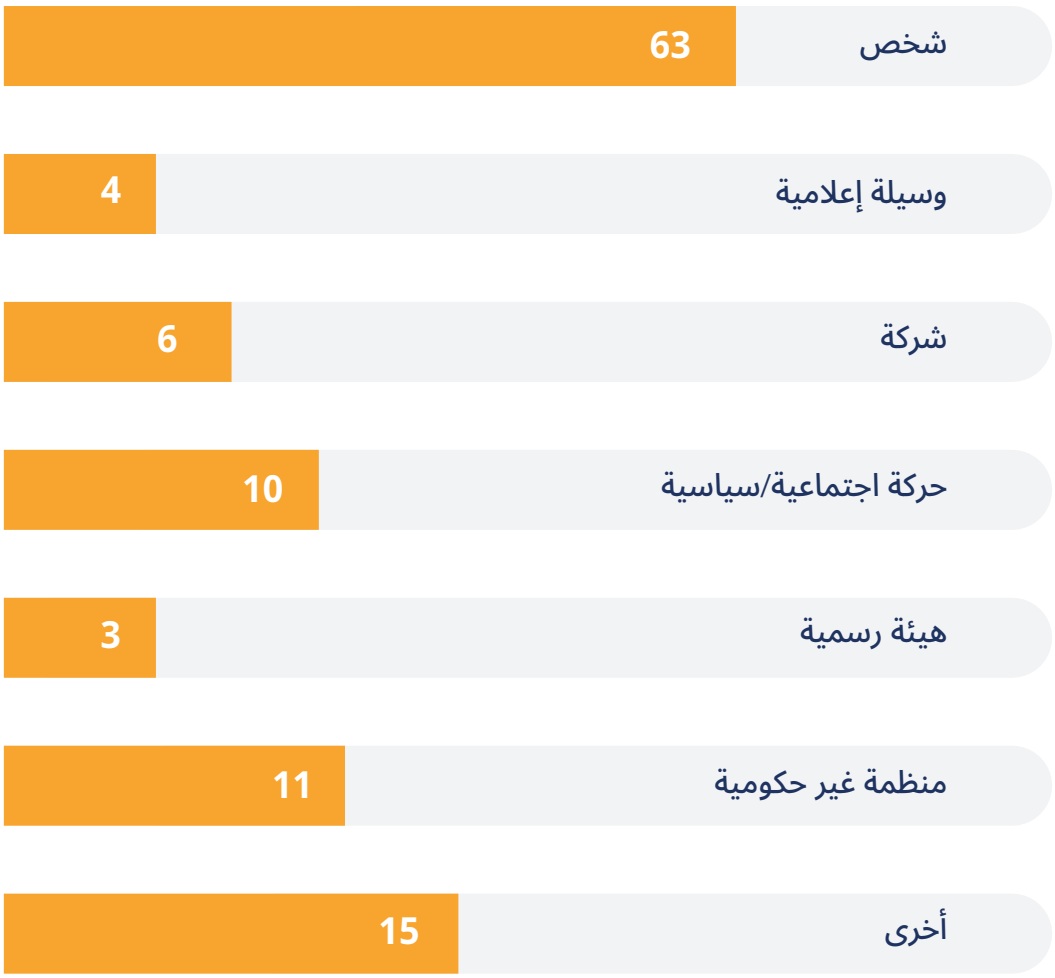

توزيع الانتهاكات حسب صنف الضحية [1]

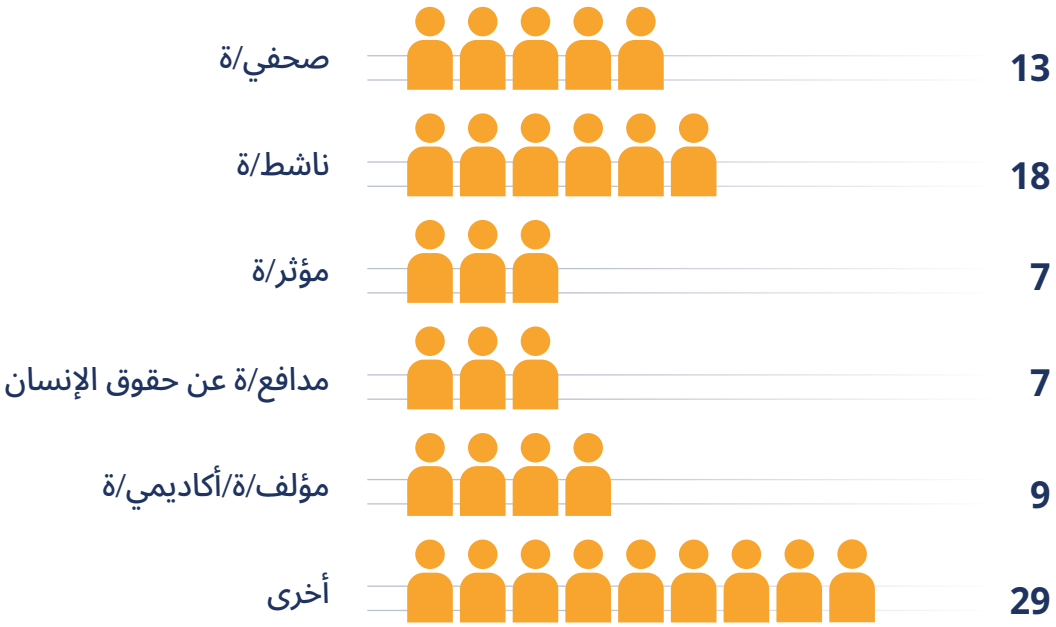

1 عدد الصفات أكبر من عدد الأشخاص الفعليين لأنّ بعض الأشخاص يحملون أكثر من صفة، مثلًا ناشط ومؤلف في ذات الوقت.

توزيع الانتهاكات حسب الجنس

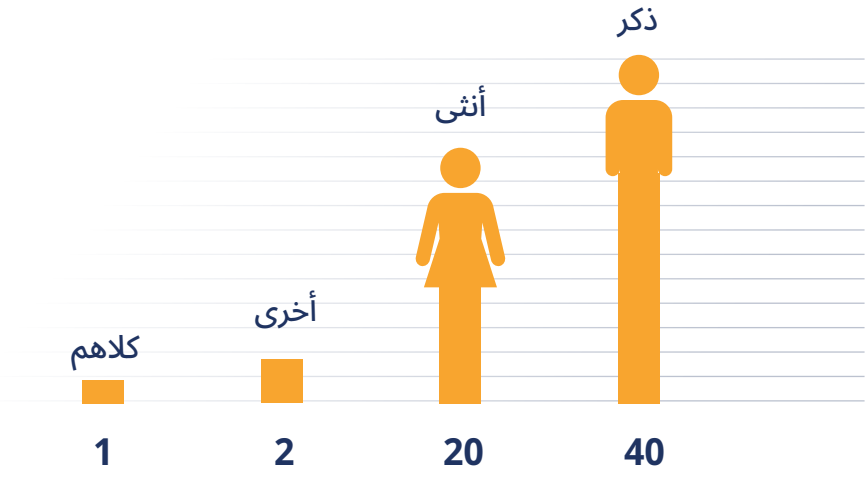

تصنيف الضحايا حسب نوع الحساب على منصات التواصل

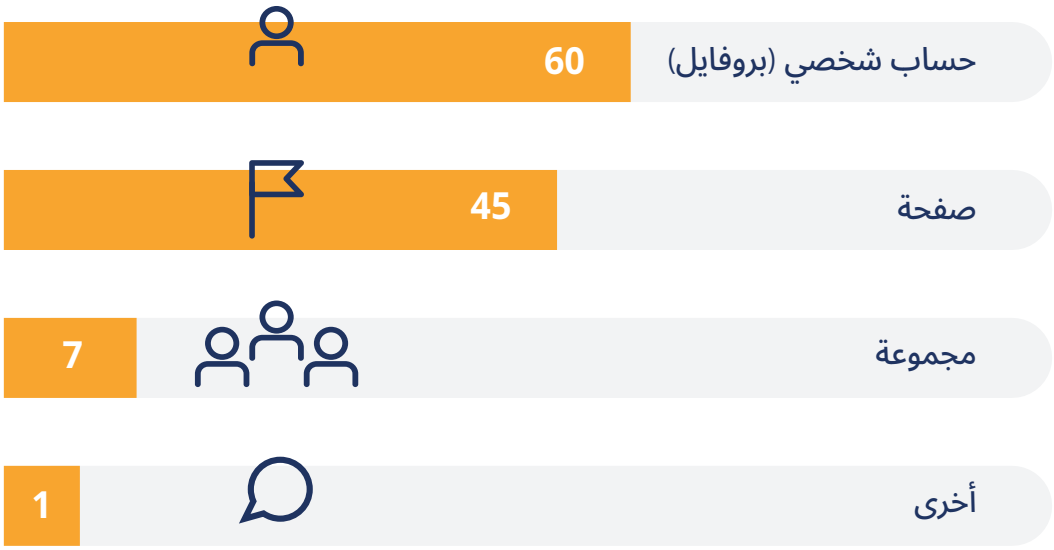

توزيع ردود الشركات على متابعات مركز حملة (102 حالة) حتى اللحظة

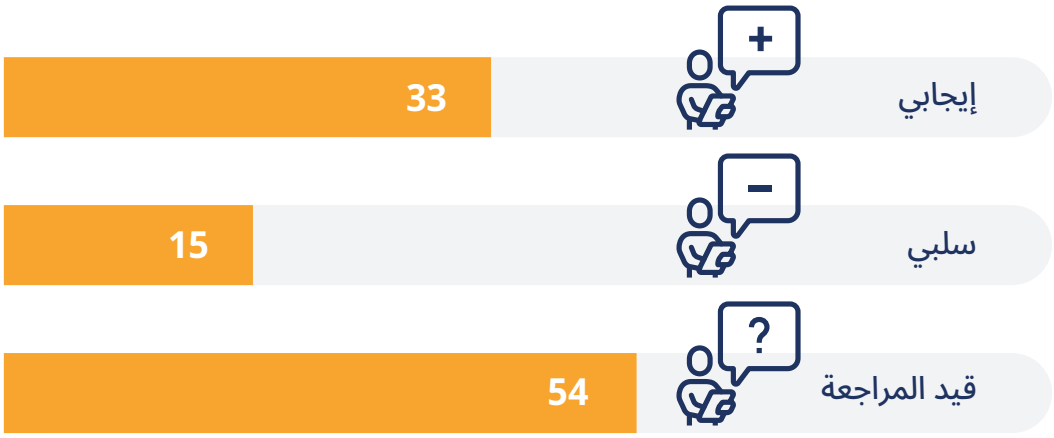

توزيع الأفعال حسب نوع الحذف/التقييد

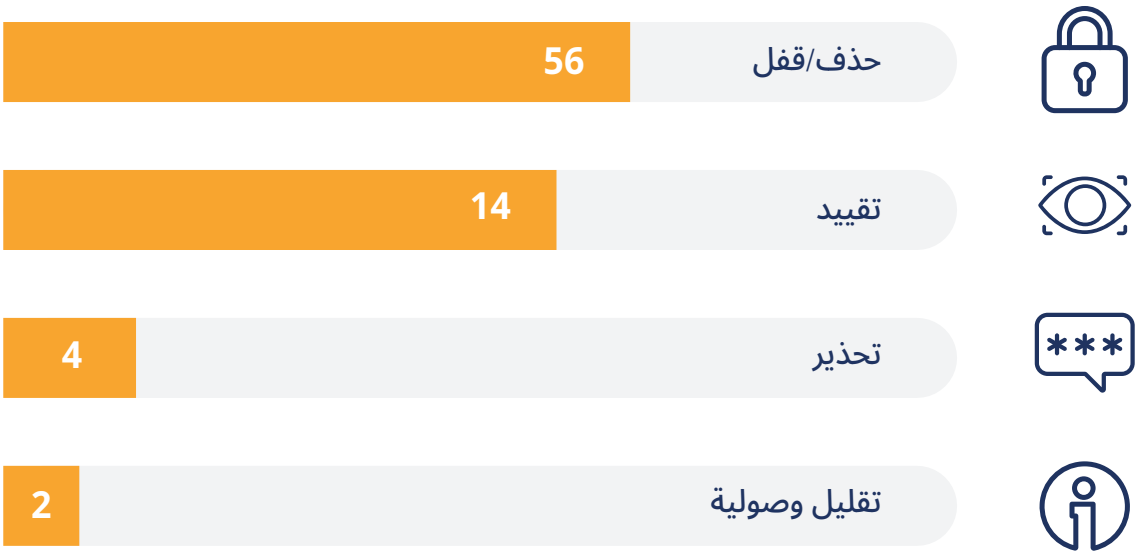

خاتمة

يُلاحظ أنّ رقابة شركات منصات التواصل الاجتماعي ما زالت على رأس التحديات التي تهدّد حرّية الرأي والتعبير للشعب الفلسطيني عبر منصات التواصل، ذلك على الرغم من النقد الذي طال ممارسات الشركات وتقييدها المحتوى الفلسطيني لا سيّما شركة ميتا، ورغم التحقيق الجاري من قبل مؤسسة "BSR" بتوصية من مجلس الإشراف حول تحيّز الشركة في تعاطيها مع المحتوى الفلسطيني والعبري.

ولعل أبرز ممارسات الشركات تتمثّل حسب ما تظهر النتائج حذف الحسابات/الصفحات، وتقييد الحسابات من خلال فرض قيود على التعليق أو البث المباشر أو النشر، وتقليل وصولية المحتوى، وتحذير الحسابات والصفحات، وإزالة المحتوى. تستهدف هذه الأفعال بلا تمييز أفرادًا بسبب آرائهم/ن السياسية، لكن تطال أيضًا شركات خاصة ومؤسسات حقوقية وغير حكومية ومؤسسات حكومية، وكذلك صفحات وسائل إعلامية على الرغم من أنّها تنشر أخبارًا مجرّدة.

ونجم عن هذا التقييد والحذف شل قدرة كثير من الشركات عن التسويق لمنتجاتها، وكثير من المؤسسات غير الحكومية عن الوصول إلى المستفيدين/ات من برامجها، وكذلك وسائل الإعلام عن الوصول إلى جمهورها، والأفراد عن التواصل الشخصي والتعبير عن الآراء والوصول إلى المعلومات وتداولها وخسارة أرشيفهم الخاص. وبالتالي، فإنّ الرقابة على الفضاء الرقمي الفلسطيني، الملجأ الوحيد للعمل الجمعي إثر سياسات التفتيت الجغرافي والتشتت الفلسطيني، باتت مهدّدة بشكلٍ خطير.

كانون الثاني - آذار 2022